LOGIC
INSIGHTS

نظـرة شاملـة على القطـــاع الصنـاعـي فـي المملكـــــة

آليـة تكامـل الركائز الأساسيـة للقطـاع الصناعي

تاريخ الإصدار: ديسمبر 2024

1. نظرة شاملة على القطاع الصناعي

1.1 تسلسل زمني لتطور قطاع الصناعة في المملكة العربية السعودية

1962

تأسيس **شركة بترومين**، التي كانت أول مؤسسة سعودية تركز على تطوير المصافي والصناعات المرتبطة بالنفط، مما ساعد في تطوير قطاع النفط والبتروكيماويات في المملكة.

1976-1974

إنشاء صندوق **التنمية الصناعية السعودي** (SIDF) في عام 1974، والذي تم تصميمه لتقديم الدعم المالي للصناعات المحلية.

تأسيس **الهيئة الملكية للجبيل وينبع** في عام 1975، لتطوير المناطق الصناعية وزيادة تنويع الاقتصاد.

تأسيس **الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)** عام 1976، بهدف تطوير الصناعات التحويلية مثل البتروكيماويات.

2001

إنشاء **هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)** بهدف تطوير وإدارة المدن الصناعية في جميع أنحاء المملكة، لتعزيز البيئة الصناعية وجذب الاستثمارات.

2016

إطلاق رؤية السعودية 2030، التي استهدفت رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 20٪ بحلول عام 2030، مقارنةً بنحو 10٪ سابقًا. شملت الرؤية مبادرات لتعزيز الصناعة التحويلية وجعلها محورًا أساسيًا في دعم الاقتصاد الوطني.

2019

تم إطلاق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (NIDLP) ضمن رؤية 2030، متضمناً أكثر من 300 مبادرة، بما في ذلك مبادرات متقدمة كالجيل الرابع من الصناعة، بهدف دعم الصناعة التحويلية، تعزيز التوظيف، وتطوير التكنولوجيا.

2021

تم إطلاق **برنامج صنع في السعودية** بواسطة وزير الصناعة والثروة المعدنية، لدعم الصناعات الوطنية وتشجيع المستهلكين على شراء المنتجات المحلية، إضافةً إلى تعزيز الصادرات السعودية إلى الأسواق العالمية.

2022

أطلق سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان **الاستراتيجية الوطنية للصناعة**، التي تهدف إلى مضاعفة الناتج المحلي الصناعي بنحو 3 مرات، ومضاعفة قيمة الصادرات الصناعية لتصل إلى 557 مليار ريال سعودي.

1.2 الوضع الحالي للقطاع الصناعي في المملكة

تم إطلاق رؤية المملكة 2030 في عام 2016 كخطة شاملة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، بهدف تنويع الاقتصاد وتحقيق مستقبل أكثر استدامة. وقد تم دمج القطاعات الصناعية مع قطاعي الطاقة والثروة المعدنية، وصدر أمر ملكي بتغيير اسم وزارة البترول والثروة المعدنية إلى وزارة الصناعة والثروة المعدنية في عام 2019، في خطوة تعكس الاهتمام بتطوير وتوطين قطاعي الصناعة والتعدين. ويُعد هذان القطاعان ركيزة أساسية في تنويع القاعدة الاقتصادية، حيث بلغ عدد المصانع في المملكة **7741 مصنعاً**، ويبلغ إجمالي القوى العاملة **أكثر من مليون عامل.**

وإحدى أبرز التطورات في السنوات الأخيرة هو إطلاق **البرنامج الوطني لتطوير الصناعة والخدمات اللوجستية.** واليوم، وتمكنت الصناعة الوطنية من تحقيق مكانة ريادية في مجالات مثل الصناعات الدوائية والإمدادات الطبية، بالإضافة إلى قطاعات أخرى.

الأهداف الاستراتيجية لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن رؤية 2030

1. تطوير الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز
2. توطين الصناعات الواعدة
3. توطين الصناعة العسكرية
4. إنشاء مناطق خاصة، وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية
5. تعظيم القيمة المتحققة من قطاع التعدين والاستفادة منها
6. رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز
7. زيادة الطاقة الإنتاجية والتوزيعية للغاز
8. زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة
9. رفع تنافسية قطاع الطاقة
10. إنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية
11. تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل
12. رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية

المستهدفات الرئيسية لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن رؤية 2030

تسعى رؤية المملكة 2030 إلى تحقيق نهضة اقتصادية شاملة، مع التركيز على تنويع مصادر الدخل، حيث يُخطط لزيادة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين إلى ما يفوق 15% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030.

60
يومًا مدة إصدار رخصة التعدين.

50%
من الدرع العربي تم مسحه جيولوجيًا.

+70%
نسبة التوطين في قطاع النفط والغاز.

3.38/5
درجة نمو مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الصادر عن البنك الدولي.

70%
معدل الاستخدام التشغيلي لسعة الموانئ.

30%
نسبة التوطين في الصناعات الدوائية.

300 ألف طن
إنتاج مشاريع الاستزراع المائي سنويًا.

20%
نسبة التوطين في الصناعات الدفاعية والعسكرية.

8
مناطق اقتصادية خاصة تدعم البرنامج.

5
مراكز أطلقت للثورة الصناعية الرابعة.

1.3 قطـــاع الصنـاعـــة في أرقـــام

الـزيـــادة في عـــدد المنشـــآت الصنـاعيـــة

+ 55.6%

في عدد المنشآت الصناعية من 7,625 في عام 2019 إلى 11,868 في عام 2024.

الصـادرات غيـر النفطيـــة والمحتـوى المحلـي

بنهاية عام 2023 ساهم القطاع الصناعي في زيادة الصادرات غير النفطية لتصل إلى:

208 مليار ريال

نمـو بنسبة 12% نتيجة فتـــح أسـواق جديـدة وتوقيـع اتفاقيات تجاريـة متعـــددة.

1,138 مليار ريال

قيمة المحتـوى المحلـــي فـي القطاعـات غير النفطيـة بنهايـة عـــام 2023.

ســـوق العمـل في القطـــاع الصنـاعـــي

في عام 2024:

1.2 مليون

عدد العاملين في القطاع الصناعي في الربع الأول من عام 2024.

358 ألف

العاملون السعوديـون في القطاع الصناعي بنسبة توطين 28%.

12.9%

نسبة السعوديـيـن العامليـن في القطـاع الصناعـي من إجمـالي السعوديين في القطاع الخـاص.

59%

نسبة نمـو عـدد السعوديـيـن في القطـاع الصناعـي بفضل الحوافـز الحكوميـة.

82 ألف

عـدد الوظـائـف الجـديـدة التي أُنشئت للسعوديين بين يناير 2023 ومـارس 2024.

التراخيص الصناعية الجديدة

في 2023 تصدرت قطاعات المنتجات الغذائية والمعادن اللافلزية قائمة التراخيص.

11,549

ترخيصاً جديداً تم إصداره في عام 2023 موزعة على 25 نشاطاً صناعياً.

1.541 تريليون ريال

حجم الاستثمارات.

دعم الاستثمارات الصناعية

قدمت منظومة الصناعة والثروة المعدنية العديد من التسهيلات للمستثمرين.

5,038 قرضاً

بقيمة 150 مليار ريال قدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي منذ تأسيسه عام 1974.

المستهدفات الوطنية للصناعة

15%

نسبة مساهمة القطاع الصناعي المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالمعدل الحالي 9-10% في 2024.

84%

النسبة المستهدفة من النمو للقطاعات غير النفطية.

55%

النسبة المستهدفة لصالح المحتوى المحلي في التصنيع.

230 الف

عدد فرص العمل الجديدة المستهدفة.

الاستثمارات الأجنبية

حقق القطاع الصناعي نمواً ملحوظاً في الاستثمارات الأجنبية، مدعوماً بالسياسات الحكومية التي شملت تقديم التسهيلات الاستثمارية وتعزيز المحتوى المحلي.

71.5%

نسبة نمو عدد المصانع الأجنبية، حيث ارتفع من 622 مصنعاً إلى 1,067 مصنعاً.

116.2%

زيادة في رأس المال المستثمر، من 43 مليار ريال إلى 93 مليار ريال.

المصادر:
اتحاد الغرف السعودية: ارتفاع الاستثمارات الصناعية 54% بعد الإعفاء من المقابل المالي (alarabiya.net)
الصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية (my.gov.sa)
الخريف: نستهدف رفع مساهمة الصناعة بالاقتصاد السعودي إلى 15% | سكاي نيوز عربية (skynewsarabia.com)
"الصناعة" السعودية: أصدرنا 11549 ترخيصاً باستثمارات 1.5 تريليون ريال في 2023 (alarabiya.net)

2. أهـم الركائـز الاستراتيجيـة للنهوـض بقطـــاع الصناعـــة في المملكـــة

في إطار كل ركيـزة، سيتـم استعـراض جهـود الحكومـة في تعـزيـز الـدعـم، مع التركيـز على التحديات التي تواجهها والإنجـازات التي تم تحقيقها. كما سيتم تسليـط الضوء على أهميـة تكامـل هذه الركائـز ودورها الحيـوي في دعم النمو الصناعـي وتحقيـق التنميـة المستدامـة.

الجهـات الرئيسيـة الداعمة لتطوير قطـاع الصناعـة في المملكـة

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
وزارة المالية Ministry of Finance
وزارة الصناعة والثروة المعدنية Ministry of Industry and Mineral Resources
وزارة الاستثمار Ministry of Investment
الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
الهيئة الملكية للجبيل وينبع Royal Commission for Jubail & Yanbu
SIDF صندوق التنمية الصناعية السعودي
منشآت monsha'at
مدن MODON

2.1 الـــركيـــزة الاستثمـــاريـــة

المبـــادرات الخـــاصـــة بالـــركيـــزة الاستثمـــاريـــة

المبـــادرة	
صنـــدوق التنميـــة الصناعية السعـودي (SIDF)	يقدم الصندوق قروضًا متوسطة وطويلة الأجل للقطاع الصناعي الخاص، بهدف تعزيز التنوع الاقتصادي وتطوير المشاريع الصناعية. كما أطلق الصندوق مبادرات مثل "المصانع الواعدة" التي تهدف إلى تقليل الضمانات الشخصية والملاءة الاستثمارية المطلوبة، لتمكين رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل وبدء نشاطهم الصناعي.
مبـــادرة تحفيـــز الصناعـــة المحليـــة	تقدم هذه المبادرة محفزات للمستثمرين الصناعيين من خلال أدوات استثمار متعددة تقدمها جهات منظومة الصناعة المختلفة، بهدف تعزيز المحتوى المحلي وزيادة التنافسية.
صنـــدوق تمكيـــن التجمعات الصناعيـــة	إنشاء صندوق يهدف إلى تحفيز نمو التجمعات الصناعية من خلال استثمارات ضخمة وتقديم مزيج من الملكية والمنح, زيادة الاستثمارات في الصناعات الواعدة، وتحفيز نمو القطاعات الصناعية الرئيسية.
تصميـــم الحـــوافـــز الصناعية وحـــوافـــز التجمعات الصناعيـــة	تحديد الإصلاحات اللازمة على الحوافز الحالية للصناعة وتطوير حوافز جديدة لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية, زيادة الجاذبية للاستثمار الصناعي وتوفير الشفافية للمستثمرين ورفع مستوى الاستثمار المحلي.
استقطاب وتحفيز الاستثمارات في المدن والمناطق الاقتصادية	تطوير برامج لتحفيز الاستثمارات المحلية والدولية في المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة مع توفير حوافز ملائمة, تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات وتنمية الاستثمارات النوعية.

تحـديـات الـركيـزة الاستثمـاريـــة

تواصل المملكة تحقيق تقدم ملحوظ على صعيد الركيزة الاستثمارية، مما يعزز الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل. ومع ذلك، لا تزال المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تواجه تحديات تؤثر على قدرتها على التوسع والنمو.

التحديـات التي تواجه المنشـآت الصغيـرة والمتوسطـة (SMEs):

تُعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية للاقتصاد الصناعي في المملكة العربية السعودية، إلا أنها تواجه تحديات متعددة تحدّ من قدرتها على تحقيق الأهداف الطموحة لرؤية 2030. ومن أبرز هذه التحديات صعوبة الوصول إلى التمويل بسبب عدم مرونة شروط التمويل، والتي تتطلب ضمانات تفوق الإمكانات المتاحة للعديد من هذه المنشآت. نتيجة لذلك، تتعطل خطط التطوير والتوسع، حيث تفتقر الكثير من المنشآت إلى الموارد الاستثمارية اللازمة لتحديث بنيتها التحتية أو الاستثمار في التقنيات الحديثة الضرورية لتعزيز الإنتاجية ورفع مستوى الجودة.

إضافة إلى ذلك، تبرز الحاجة إلى الكفاءة الإدارية باعتبارها عاملًا حاسمًا في نجاح المنشآت، حيث تتطلب الإدارة الفعّالة قدرات متميزة في تنظيم العمليات، وتحليل الأسواق، وإدارة الموارد. إلا أن العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي تعاني من فجوات في هذه المجالات، مما يؤدي إلى ضعف تنافسيتها في سوق يشهد تنافسًا كبيراً من الشركات الكبرى سواءً المحلية أو العالمية، وهو ما يحد من فرصها للنمو والتوسع.

وأخيراً، يُعد التدفق النقدي أحد أبرز التحديات التي تواجه هذه المنشآت، حيث يؤدي تأخر التدفقات المالية إلى ضغوطات كبيرة على مواردها، مما يؤثر على قدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل ويحد من مرونتها في التعامل مع الطوارئ أو استغلال الفرص الاستثمارية المحتملة.

الاستدامة الاستثمارية للحفاظ على النظام البيئي من منظور العمليات التشغيليـة:

تعتمد العمليات التشغيلية في المدن الصناعية بشكل كبير على الدعم الحكومي، مع محدودية التركيز على تحقيق الاستدامة المالية. ويشكل هذا الاعتماد تحديًا كبيرًا لاستدامة المنظومة البيئية الصناعية، حيث يفرض عبئًا إضافيًا على الجهات المعنية لضمان تحقيق توازن مالي يدعم استمرارية العمليات. وتحقيق هذا التوازن لا يقتصر على الحفاظ على الكفاءة التشغيلية، بل يمتد إلى تعزيز النمو المستقبلي وضمان قدرة النظام على التوسع بطريقة مستدامة.

2.2 ركيـــزة البنيــة التحتيـــة

تُعد البنية التحتية ركيزة أساسية لدعم وتطوير القطاع الصناعي في المملكة. وقد حققت المملكة تقدمًا ملحوظًا في **البنية التحتية للنقل واللوجستيات،** حيث تم تحديث المطارات، وتوسيع الموانئ، وتطوير شبكة الطرق، مما ساهم بشكل كبير في تعزيز الكفاءة اللوجستية. بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز **البنية التحتية الرقمية** من خلال إنشاء مراكز بيانات متطورة وتوسيع شبكات الاتصال، لدعم التحول الرقمي في القطاع الصناعي. كما استثمرت المملكة في قطاع **الطاقة والمرافق** لضمان توفير إمدادات مستدامة وموثوقة للطاقة، مما يُهيئ بيئة محفزة للنمو الصناعي المستدام.

المبـــادرات والجهـــود الخـــاصـــة بركيـــزة البنيـــة التحتيـــة

المبـــادرة	
الاستـراتيجيـــــة الوطنيـــة للصناعـــة	تتضمن أكثر من 136 مبادرة، منها تطوير البنية التحتية الصناعية واللوجستية والرقمية، بهدف جعل المملكة مركزًا إقليميًا للتصنيع بمزايا تنافسية محفزة على الاستثمار.
تطـويـــر البنيـــة التحتيـــة الرقميـــة	تعزيز البنية التحتية الرقمية من خلال إنشاء مراكز بيانات متقدمة وتوسيع شبكات الاتصال، لدعم التحول الرقمي في القطاع الصناعي.
تطويـــر البنيـــة التحتيـــة للطاقـــة والمـــرافـــــق	تأمين إمدادات مستدامة وموثوقة للطاقة، من خلال الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الموارد، مما يخلق بيئة مشجعة للنمو الصناعي المستدام.
تحـويـــل مناطـق المـدن الصناعيـــة إلى تجمعـــــات غذائيـــة متخصصـــة	تحويل عدد من المدن الصناعية إلى تجمعات للصناعات الغذائية، مع مرافق وبنية تحتية مخصصة لرفع تنافسية قطاع الصناعة الغذائية وزيادة المنتجات المحلية الغذائية.

تحـديـــات ركيــزة البنيــة التحتيـــــة

المنـاطــق الصنـاعيــة القــديمـــة

تواجه بعض المناطق الصناعية القديمة تحديات في تحديث بنيتها التحتية لتلبية متطلبات الصناعة الحديثة. وتعاني هذه المناطق من نقص في التقنيات المتطورة والدعم الكافي للطاقة والمرافق الحيوية، مما يؤثر سلبًا على جاذبيتها للاستثمارات ويضعف قدرتها على المنافسة في السوق.

لـــوجستيـــات المناطــق الطــرفيـــة

يواجه القطاع الصناعي تحديات في نقل البضائع والمواد الخام إلى المصانع البعيدة عن الشبكات اللوجستية الرئيسية. وضعف الوصول إلى شبكات النقل الحديثة يُعيق كفاءة عمليات التسليم، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل ويؤثر سلبًا على سرعة وكفاءة العمليات التشغيلية.

تكـــامـــل عنـاصـــر البنيــة التحتيـــة الصنـاعيــة

تفتقر بعض المناطق الصناعية إلى التكامل الفعال بين عناصر البنية التحتية، مثل الطاقة، والمرافق، والنقل، حيث تعمل بعض المناطق بمعزل عن شبكات الخدمات اللوجستية والطاقة، مما يقلل من الكفاءة العامة. كما أن غياب رؤية واضحة لاحتياجات هذه المناطق يعوق التنسيق مع الجهات المعنية لتوفير الخدمات المطلوبة. ولذلك، فإن تعزيز التكامل بين هذه العناصر سيساهم بشكل كبير في رفع كفاءة القطاع الصناعي وزيادة القيمة المضافة للمناطق الصناعية.

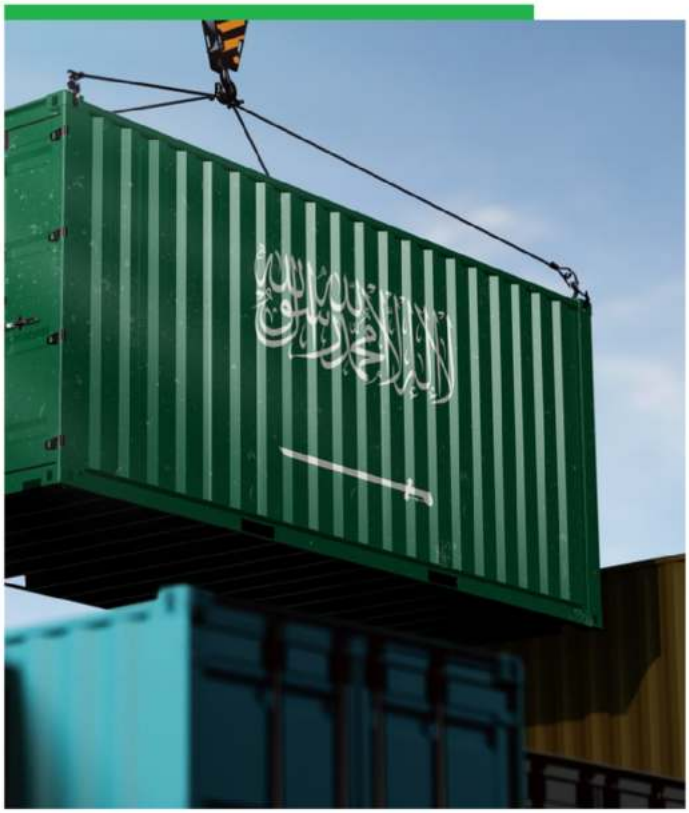

نقص المساحات التخزينيـة وقصـور في نموذج العمل التشغيلـي

رغم التقدم المحرز في تطوير المساحات التخزينية، إلا أن الطلب المتزايد على المرافق اللوجستية والمساحات التخزينية يكشف عن فجوات ملحوظة في البنية التحتية التي تلبي المعايير الدولية في بعض المناطق. كما يتردد المستثمرون المحليون في تطوير مشاريع عالية المواصفات بسبب التكاليف والمخاطر المرتبطة بها، مما يساهم في استمرار هذه الفجوة على الرغم من اهتمام المطورين الأجانب. ولضمان تلبية الطلب المتزايد وتحقيق نمو مستدام، تبرز أهمية جذب القطاع الخاص لتطوير خدمات الطرف الثالث والرابع (3PL و4PL) عبر تقديم حوافز مالية، تبسيط الإجراءات، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، كما يجب التركيز على الحلول التقنية لتحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف.

2.3 ركيـــزة اللـــوائـــح والتشـــريعـــات

المبـــادرات الخـــاصـــة بركيـــزة اللوائـــح والتشـــريعـــات

المبـــادرة	
مبـــادرة تحسيـــن الأنظمـــة والبيئـــة التشريعية في قطاع الصناعـــــــة	• تطوير واعتماد وثيقة حوكمة للقطاع الصناعي لرفع كفاءة العلاقة بين وزارة الصناعة والثروة المعدنية والجهات ذات الصلة، وضمان مواءمة الأنظمة مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة. • تحسين الأنظمة لتوفير بيئة تنافسية تجذب الاستثمارات وتحمي السوق المحلية من المنافسة غير العادلة، وزيادة عدد المستثمرين في القطاع الصناعي.
مبـــادرة معـــايـيـــر التجمعـات الصناعيـة	تركز على وضع الخطط السنوية وتحديد اللوائح والمعايير والمواصفات القياسية اللازمة لتنمية القطاعات الصناعية، مع تحديد الأولويات لضمان التنمية المستدامة.
مبـــادرة تحفيـــز الصناعـة المحليـــة	تهدف إلى تشجيع المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على إصدار شهادة المحتوى المحلي لتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني.
اللوائح والتشريعات للمـدن والمناطـق الاقتصاديـة الخاصة	تتضمن إعداد اللوائح والتشريعات وقواعد تشمل كافة نواحي العمل في المدن الاقتصادية لتعزيز جودة الحياة، وتحسين البيئة التشريعية للمدن الاقتصادية وتعزيز ثقة المستثمرين والمقيمين.
تطوير نماذج العمـل في المدن والمناطق الاقتصادية الخاصـة	تهدف إلى تطوير آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص داخل المدن الاقتصادية لتحفيز الاستثمارات، وتحسين التنافسية اللوجستية، وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، ورفع جودة الحياة.
السياســة التجاريـة للتصنيـع الوطنـي	وضع متطلبات السياسة التجارية لحماية الصناعات المحلية وتطوير سياسات تشجيع استيراد المواد الخام وتصدير المنتجات, خفض الواردات الأجنبية وزيادة صادرات المنتجات الوطنية وحماية الأسواق المستهدفة.

تحـديـــات ركيــزة اللوائــح والتشــريعــات

الـوعـي النظـامـي وتبسيـط النظـــــام للمستثمـريـــن

يعاني النظام الحالي من بعض التعقيدات التي تستدعي تبسيطاً ليصبح أكثر وضوحاً للمستثمرين الأجانب. هذه التعقيدات قد تؤثر على قدرة المستثمرين على الامتثال الكامل للتشريعات، حيث يواجهون صعوبة في فهم الإجراءات وتنفيذها بدقة.

مواكبـــة التشـريعـــات المحليـــة المتغيـــرة

يشكل التغير المستمر في التشريعات المحلية تحديًا كبيرًا يؤثر بشكل مباشر على ثقة المستثمرين، خصوصًا الأجانب. فالتحديثات السريعة وغير المتوقعة في النظام واللوائح تمثل تحدي بالنسبة للمستثمر في فهم الإطار التنظيمي أو التكيف معه، مما يخلق حالة من عدم اليقين. هذا التغير المستمر قد يؤدي إلى تباين في تطبيق القوانين واختلاف في تفسيرها، مما يزيد من تعقيد المشهد النظامي ويقلل من الثقة في استقرار البيئة الاستثمارية.

تعـدد الجهـات وتفـاوت العقوبـات بسبب المتطلبات الإلزامية للتشريعات

تواجه المملكة تحديًا يتمثل في تعدد الجهات الحكومية التي تصدر لوائح ومعايير إلزامية، مثل وزارة الصناعة والثروة المعدنية، والهيئة العامة للغذاء والدواء، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، ووكالة البيئة. ورغم أن من الطبيعي أن تقوم كل جهة بوضع معاييرها بما يتماشى مع اختصاصاتها، إلا أن المشكلة الحقيقية تكمن في غياب التنسيق بين هذه اللوائح، مما يؤدي إلى تعقيد الإجراءات وإطالة مدة الحصول على التراخيص اللازمة. هذا التفاوت يشكل عبئًا إضافيًا على المستثمرين الذين يضطرون للتعامل مع متطلبات متفرقة من جهات متعددة، وقد ينتج عنه أيضًا فرض عقوبات مزدوجة على نفس المخالفة، مما يزيد من حالة عدم الوضوح بشأن الالتزامات المطلوبة.

2.4 ركيـــزة التشغيـــــل

تشمل ركيزة التشغيل نطاق عمل **المرافق والبنية التحتية، إصدار التراخيص، والصحة والسلامة والبيئة**، إلى جانب العديد من الخدمات الإضافية التي تدعم استدامة وكفاءة القطاع الصناعي.

المبـــادرات الخـاصـــة بركيـــزة التشغيـــل

المبـــادرة	
مبـادرة بـرنـامـج مصانـع المستقبـل	تهدف إلى رفع إنتاجية وكفاءة تشغيل المصانع، وتحسين الربحية من خلال تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.
مبـادرة تطـويـر الصنـاعـة الوطنيـة والخدمات اللوجستية	تركز على تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومركز لوجستي عالمي من خلال تطوير البنية التحتية وتحسين الأداء التشغيلي للقطاعات المستهدفة.
برنـامـج مسرعـة الأعمـال الصناعيـة	يهدف إلى تعزيز مستقبل الصناعة في المملكة من خلال دعم وتسريع نمو الشركات الصناعية وتحسين كفاءتها التشغيلية.
تأسيـس وتشغيـل المـركـز الوطنـي للمعلومات الصناعية	إنشاء مركز لجمع البيانات الصناعية وتحليلها وتصنيفها وفق المعايير العالمية لتوفير قاعدة بيانات موحدة، وتوفير بيانات صناعية مدمجة وتعزيز الشفافية للمستثمرين وصناع القرار.
تطويـر سلاسـل الإمـداد المحليـة	إنشاء قاعدة بيانات لتحليل المنتجات حسب سلسلة التوريد ومواءمة إجراءات تأهيل الموردين، وزيادة المحتوى المحلي في المشاريع الحكومية وتوحيد مواصفات المنتجات لدى الشركات.

تحـديـــات ركيــزة التشغيـــل

ضعف قدرات مقدمي الخدمات

يعد التحول إلى التصنيع الذكي واعتماد التكنولوجيا الحديثة أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية في القطاع الصناعي. ومع ذلك، يعاني العديد من مقدمي الخدمات من نقص في القدرات المؤسسية اللازمة لدعم هذا التحول، مثل ضعف الكفاءات الإدارية والتقنية، وقلة الاستثمارات في تطوير البنية التحتية التكنولوجية. هذا القصور يعوق قدرة الشركات على تقديم حلول مبتكرة وتشغيل المعدات المتقدمة بفعالية، مما يؤدي إلى الاعتماد الزائد على الاستشارات الخارجية أو الموردين الأجانب.

تعدد الجهات وتداخل الأدوار في إدارة الرقابة على التشغيل

تواجه الصناعة تحديًا يتمثل في غياب التنسيق بين الهيئات الرقابية المختلفة التي تراقب على المصانع، مما يؤدي إلى تداخل الأدوار والمسؤوليات. فقد تخضع المنشأة الواحدة لعدة زيارات تفتيشية من جهات متعددة بسبب نفس القضايا، مما لا يقتصر على إبطاء عمليات التنفيذ، بل يؤدي أيضًا إلى ازدواجية في الجهود ويزيد العبء على المصانع ويعوق تحقيق التكامل والكفاءة التشغيلية المطلوبة.

2.5 ركيـــزة القـــوى العـاملـــة

المبـــادرات الخـــاصـــة بركيـــزة القـــوى العـاملـــة

المبـــادرة	
برنامج دعم الأجور لتحفيز توطين وظائف القطاع الصناعي	أطلقت وزارتا الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والصناعة والثروة المعدنية هذا البرنامج بالتعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف"، بهدف تقديم دعم يصل إلى 50% من الأجور لتشجيع توظيف وتدريب السعوديين في المصانع.
برنامج "نساند"	تعمل شركة "سابك" من خلال هذا البرنامج على دعم وتطوير الكفاءات الوطنية، وتقديم المشورة للمستثمرين حول أفضل الطرق لتحقيق أهداف المحتوى المحلي، بالتعاون مع جهات حكومية وخاصة.
تطوير قدرات التصدير للمنشآت السعودية	تعزيز معرفة المنشآت بأفضل ممارسات التصدير وتقديم دعم مالي واستشاري لزيادة التنافسية في الأسواق العالمية، وزيادة الصادرات في الصناعات الواعدة وتحسين جاهزية المنشآت السعودية للتصدير.
بناء القدرات المؤسسية للجهات القائمة على المواصفات	تطوير القدرات الفنية لأهم الجهات ذات العلاقة بالمقاييس الصناعية بالتعاون مع الجهات العالمية الرائدة، وتطوير القدرات الفنية للمواصفات الصناعية وتعزيز توطين الإمكانيات الفنية.

تحـديـــات ركيــزة القـــوى العـاملـــة

عـــدم توافـــــر العمالـــــة المحليـــة المـــــؤهلـــة

يعاني القطاع الصناعي في المملكة من نقص في العمالة المحلية المؤهلة لتشغيل المعدات المتقدمة والتقنيات الحديثة، وهو ما يمثل تحديًا كبيرًا أمام الشركات التي تحتاج إلى كفاءات تقنية عالية. هذا النقص يؤثر بشكل مباشر على كفاءة العمليات التشغيلية والإنتاجية، ويحد من قدرة الشركات على تحقيق أقصى استفادة من التقنيات الحديثة المتاحة.

توفيـــر الخدمـــــات الأساسيـــة للعمالـــة

على الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة، لا يزال القطاع الصناعي يواجه تحديًا كبيرًا في توفير خدمات أساسية وشاملة للعمالة، مثل السكن الملائم والرعاية الصحية. هذا النقص في الخدمات يؤثر سلبًا على جودة العمل ورفاهية العمال، مما ينعكس بدوره على مستوى الإنتاجية والأداء العام في القطاع الصناعي.

توطيـــن الوظـائـــف

يُعد توطين الوظائف تحديًا كبيرًا في القطاع الصناعي، خاصةً في المهن التقنية والصناعية المتخصصة، حيث يعاني القطاع من نقص في العمالة الوطنية المؤهلة لبعض الوظائف المتخصصة. هذا النقص يضطر القطاع إلى زيادة الاعتماد على العمالة الوافدة لتلبية احتياجاته، مما يعيق تحقيق أهداف السعودة ويُصعب ملاءمة الكفاءات الوطنية مع احتياجات السوق.

أعدّت الحكومة استراتيجية شاملة ومتكاملة تغطي الركائز الخمسة (الاستثمارية ، البنية التحتية، التشغيل، القوى العاملة، واللوائح والتشريعات)، مما أسفر عن إنشاء بيئة صناعية فعّالة ومستدامة في المملكة. وقد تم التركيز في هذه الاستراتيجيات على تعزيز الدعم المالي وتطوير البنية التحتية بما يتماشى مع احتياجات القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تحسين العمليات التشغيلية من خلال تدريب وتأهيل القوى العاملة لضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة. كما شملت الاستراتيجيات تحديث وتبسيط اللوائح والتشريعات بهدف خلق بيئة نظامية مرنة تدعم استدامة القطاع. ومن خلال هذه المبادرات، أسهمت الحكومة في بناء منظومة صناعية متكاملة تهدف إلى تحقيق نمو مستدام ودفع عجلة الازدهار الاقتصادي في المملكة.

تحليـــل لوجيـــك

3. رؤى استـراتيجيـــة لمعالجـــة التحديـات الصناعيـة في المملكـــة وتحقيـــق التنميـــة المستدامـــة

1. تعـزيـــز الشـراكـات بيـن القطـاعيـــن العـام والخـاص (PPP)

يُعد تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) خطوة استراتيجية للنهوض بالقطاع الصناعي في المملكة خاصةً في مجالات تطوير البنية التحتية، وخدمات التشغيل والصيانة، بالإضافة إلى رفع مهارات العمالة من خلال إنشاء وتشغيل مراكز تدريب متخصصة. على سبيل المثال، يمكن اعتماد نموذج "البناء – التشغيل – التحويل" (BOT) في هذه الشراكات، حيث يتولى القطاع الخاص بناء المصنع وتشغيله لفترة زمنية محددة، ثم يقوم بنقله إلى الحكومة بعد انتهاء مدة الاتفاق. هذا النموذج يعزز الابتكار ويضمن نقل المعرفة الفنية والإدارية من القطاع الخاص إلى القطاع العام، مما يُسهم في رفع كفاءة العمليات التشغيلية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية. إضافةً إلى ذلك، توفر هذه الشراكات للحكومة فرصة لتحفيز الاستثمارات المحلية والدولية في القطاع الصناعي، مما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وزيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

2. وضـــع خطـــة حكـوميـــة شفـافـــة وطـويلـــة الأجـــل

ينبغي على الحكومة وضع خطة استراتيجية شاملة وطويلة الأجل تمتد لعشر سنوات على الأقل، تتضمن إطارًا قانونيًا وتنظيميًا واضحًا ومتكاملاً يهدف إلى تحقيق نمو مستدام في القطاع الصناعي وتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين. تتضمن هذه الخطة تحديد أهداف واضحة ومؤشرات أداء دقيقة، مع التركيز على المرونة لإجراء التعديلات أو التمديد حسب التغيرات في السوق أو الاحتياجات الوطنية. ولضمان الشفافية وتعزيز وضوح التشريعات والسياسات، يمكن للحكومة تبني استراتيجيات اتصال متقدمة تشمل إنشاء منصات رقمية متخصصة تسلط الضوء على التشريعات الجديدة، مثل بوابات إلكترونية مخصصة للاستثمار الصناعي تقدم معلومات محدثة حول القوانين واللوائح، وجدول زمني للتعديلات المقبلة، وتقارير حول أثر التشريعات القائمة. كما ينبغي إنشاء قنوات تواصل مباشرة مع المستثمرين، مثل الخطوط الساخنة أو مكاتب دعم المستثمرين، لضمان توضيح أي استفسارات أو تقديم الدعم اللازم. هذه الخطوات تعزز من وضوح الرؤية وتضمن بقاء المستثمرين على إطلاع دائم بالفرص والتحديات، مما يسهم في بناء الثقة وزيادة تدفقات الاستثمارات على المدى الطويل.

3. تطوير البنية التحتية الرقمية لتعزيز الاستدامة والكفاءة

يعد تبني الحلول التكنولوجية في القطاع الصناعي خطوة محورية لتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الإنتاجية، وتحقيق التنافسية على المستوى المحلي والدولي. ويتطلب هذا التحول رقمنة العمليات واعتماد التكنولوجيا المتقدمة التي تشمل أنظمة المدن الذكية، مثل أنظمة إدارة النفايات التي تعتمد على الاستشعار الذكي لتحسين جمع النفايات وتقليل التكاليف، وأنظمة الإضاءة الذكية التي تقلل من استهلاك الطاقة وتخفض التكاليف التشغيلية، وأنظمة الري الذكية التي تُحسن استخدام الموارد المائية.

وعلى صعيد إدارة المرافق، تستخدم الشركات اليوم تقنيات إنترنت الأشياء (IoT) وأجهزة الاستشعار لقياس استهلاك الموارد مثل الكهرباء والماء، ومراقبة أوقات التوقف (Downtimes) ، والتخطيط للصيانة بشكل استباقي بناءً على البيانات الفعلية بدلاً من الجداول الزمنية التقليدية. هذه الابتكارات لا تساعد فقط في تقليل التكاليف، بل تضمن أيضًا استمرارية العمليات التشغيلية وتقليل الأعطال.

كما يمكن تطبيق أنظمة تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics) والذكاء الاصطناعي لتحليل عمليات التصنيع وتحسين سلاسل التوريد، مما يؤدي إلى تقليل الهدر وزيادة الكفاءة. وتعزز هذه الحلول من قدرات القوى العاملة من خلال سد الفجوة المعرفية عبر التدريب العملي على التقنيات الحديثة، مما يُسهم في تعزيز المهارات التقنية للعاملين ورفع جودة الإنتاج.

وعلى جانب البنية التحتية الرقمية، يجب ضمان توفير اتصال فائق الأداء ومستدام لجميع المناطق الصناعية، بما في ذلك المدن الصغيرة والبعيدة، لضمان شمولية التحول الرقمي، بالإضافة إلى تطوير مراكز البيانات المتقدمة التي توفر بيئات آمنة وفعالة لتخزين ومعالجة كميات هائلة من البيانات، مما يتيح للمنشآت الصناعية تحليل البيانات بشكل فوري واتخاذ قرارات دقيقة قائمة على المعلومات.

4. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يُعد دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) عنصرًا أساسيًا في تعزيز النمو المستدام للقطاع الصناعي، إذ يساهم في رفع مرونة القطاع وتحفيز الابتكار. يتطلب تحقيق هذا الهدف توفير حوافز مالية متعددة تشمل القروض الميسرة والحوافز الضريبية الموجهة لدعم هذه الشركات في مراحلها المختلفة. إلى جانب ذلك، تُعد البرامج التدريبية المتخصصة ضرورة لتمكين هذه الشركات من تطوير مهاراتها الإدارية والفنية، مما يساعدها في تحسين عملياتها التشغيلية. فمن خلال برنامج شامل، يمكن مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الانتقال إلى مرحلة المؤسسية عبر تطوير أنظمة تشغيل متكاملة تتناسب مع احتياجاتها، بدءًا من بناء هيكل تنظيمي فعال يعزز الكفاءة داخل المنشأة، وصولًا إلى وضع استراتيجيات استثمارية مدروسة تشمل تحديد الميزانيات وضبط التدفقات النقدية. إضافة إلى ذلك، يجب توفير التدريب المستمر في مجالات مثل إدارة الموارد البشرية، التسويق، والتحليل المالي، بما يسهم في تطوير قدرات هذه الشركات على التكيف مع التغيرات الاقتصادية وتحقيق الاستدامة المالية.

علاوة على ذلك، فإن تسهيل وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق المحلية والدولية يعد أمرًا محوريًا لتحقيق التوسع والنمو. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء منصات رقمية تدعمها برامج تسويقية تتيح لهذه الشركات فرصة للتفاعل مع العملاء الجدد، وزيادة حصتها السوقية. كما يمكن تفعيل شراكات مع القطاع الخاص والحكومي لدعم الابتكار، وتطوير سلاسل الإمداد المحلية، بما يتيح لهذه الشركات التوسع بشكل مستدام.

5. ربـط متطلبـات سـوق العمـل بالمنظـومـة التعليميـة

يمثل تحقيق الربط الفعّال بين متطلبات سوق العمل والمنظومة التعليمية استراتيجية حيوية لتلبية احتياجات القطاع الصناعي وتعزيز قدرته التنافسية. يعتمد هذا الربط على مواءمة مخرجات التعليم مع المتغيرات السريعة في السوق ومتطلبات القطاع الصناعي، وذلك من خلال تحديث المناهج التعليمية لتشمل المهارات والمعرفة الحديثة التي يحتاجها السوق. يشمل ذلك تطوير برامج تعليمية تدريبية متخصصة في مجالات مثل الهندسة، تكنولوجيا المعلومات، إدارة العمليات، والابتكار الصناعي، لضمان تزويد الخريجين بالمهارات الفنية والإدارية اللازمة لدخول السوق الصناعي بثقة. ولتحقيق هذا التوافق، يجب أن يكون هناك تعاون مستمر بين الجامعات والمؤسسات التعليمية وبين الشركات الصناعية، بحيث يتم تحديد الاحتياجات الفعلية للقطاع الصناعي وتوجيه المناهج الدراسية لتلبية هذه الاحتياجات. يمكن تطوير برامج تدريبية مشتركة، وورش عمل، ومشاريع بحثية مشتركة بين المؤسسات التعليمية والشركات الصناعية، مما يوفر للطلاب فرصة للتعلم المباشر من خلال التطبيقات العملية والتدريب في بيئة العمل الفعلية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب التركيز على التدريب المستمر للموارد البشرية في القطاع الصناعي، بحيث يتماشى مع التحديثات التكنولوجية المتسارعة. هذا يتطلب إنشاء مراكز تدريب مهنية توفر برامج متخصصة في تطوير المهارات التقنية والإدارية، بما في ذلك المهارات المرتبطة بالتقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، وتحليل البيانات الضخمة، وغيرها من المجالات التي تساهم في تعزيز الكفاءة والإنتاجية في القطاع الصناعي.

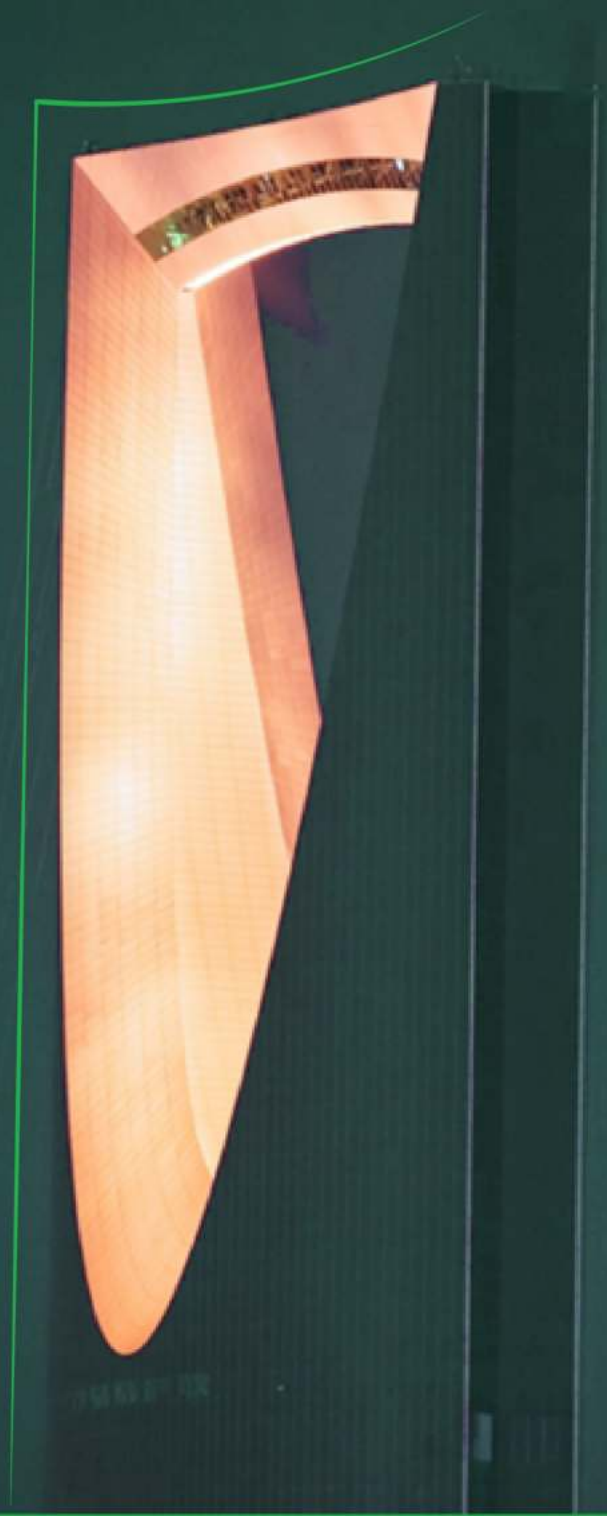

ختـامًـا، يُمثل التصدي للتحديات التي تواجه القطاع الصناعي في المملكة خطوة محورية نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتأسيس بيئة صناعية قادرة على المنافسة عالميًا. فإن بناء شراكات استراتيجية فعّالة بين القطاعين العام والخاص، والتي تتجاوز التعاون التقليدي لتشمل تبادل الخبرات والموارد، يسهم بشكل كبير في تعزيز الإنتاجية واحتضان الابتكار. علاوة على ذلك، فإن وضع الخطط الحكومية طويلة الأجل المدعومة بإطار قانوني وتنظيمي مرن وواضح يعد من الركائز الأساسية التي تضمن بيئة استثمارية مستقرة، مما يعزز ثقة المستثمرين ويحفز تدفق الاستثمارات المحلية والدولية.

كما أن التحول الرقمي والابتكار في البنية التحتية الذكية يمثلان عاملين أساسيين في تطوير القطاع الصناعي، مما يعزز الكفاءة التشغيلية ويسهم في تسريع عجلة النمو، بالإضافة إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها العمود الفقري للاقتصادات الحديثة. وأخيراً، ربط التعليم بمتطلبات سوق العمل يضمن تزويد القطاع بالكوادر البشرية الماهرة القادرة على مواجهة تحديات العصر الرقمي ومتطلبات الصناعة المستقبلية.

> إن تنفيذ هذه الاستراتيجيات بشكل متسق ومتكامل سيُمكّن القطاع الصناعي من زيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني، وتحقيق رؤية المملكة 2030، بما يضع المملكة في طليعة الدول الجاذبة للاستثمارات والمراكز الصناعية المتقدمة على مستوى العالم.

المساهمون في إعداد المقال

مصطفى الغـراب

الشـريـــــك التنفيـــــذي
بالمملكة العربية السعودية
والشـريـــــك الأول
بشركة لوجيك للاستشـارات

حسيـــــن عثمـــان
مـــديـــــر مســاعـــــد
بشركة لوجيك للاستشـارات

تم تحرير هذا المقال بواسطة
مـــي النحـــاس، محرر أول
بشركة لوجيك للاستشارات

Cairo Office

+20 127 350 5023
SODIC West, Block 1, Zone 4B
سوديك ويست, مبنى 1, منطقة 4 ب

Riyadh Office

+966 53 662 0650
3888 Anas Ibn Malik, Al Malqa
3888 انس بن مالك, الملقـا

Jeddah Office

+966 53 661 8642
1004 Jameel Square Building. Tahlia St.
1004 مبنى جميل سكوير, شـارع التحليـة

Dubai Office

+971 52 499 2567
Business Bay, Parklane Tower, Office 1102
الخليج التجاري - برج بارك لين - مكتب 1102

Bahrain Office

Park Place Building. Seef Area
office 9001/ 9th Floor- Bahrain
مبني بالاس منطقة السيـف, مكتب 9001

www.logic-consulting.com